

«الشال»: السر وراء «أزمة تداولات أسهم المصارف» يكمن في «التوقيت والصياغة»



وكلاء بالخفايا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية



United Nations

موقع الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

■ إعلانات مشاريع الاستثمار الجديدة
■ عمليات الاندماج والاستحواذ انخفضت 50% في المئة منذ بداية العام
■ التوقعات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكليا «سلبية للغاية»

وكان يفترض أن يصاغ بشكل أفضل وأكثر احترافاً. وفي اعتقادنا أن البيان كان يفترض أن يصاغ أثناة اجتماع قيادات البنك المركزي بالرؤساء التنفيذيين للبنوك يوم 8 يونيو 2020 وكان من المفترض تحوطاً من تسرب مضمونه أن يعلن بعد الاجتماع مباشرةً. ونعتقد أن توقيت إصدار البيان كان من المفترض أن يكون بعد انتهاء تداولات البورصة وليس أثناءها كما حدث. ونعتقد أن النسبة على الرغم من الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الأزمة، سيستمر نظام الإنتاج الدولي في لعب دور هام في النمو الاقتصادي والتنمية. وسيظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إيجابية وستستمر في بالإضافة إلى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي، الذي بلغ 36 تريليون دولار في نهاية عام 2019.

أزمه تداولات أسهم المصارف مصدر عن رئيس الحاد المصادر في 10 يونيو 2020 بيان يحذر من عدم قدرة المصادر على توزيع أرباح متقدمة عن عام 2020. وصدر البيان في ساعات عمل البورصة ما أدى إلى هبوط حاد وعام في الأسعار، كان نصيب المصادر من ذلك الهبوط النصيب الأكبر، وقطاع المصادر يساهم بحوالي 61.8% من القيمة السوقية لكل الشركات المدرجة كما في نهاية يوم العمل في 9 يونيو. تسبب ذلك الهبوط الحاد بازامة وطال الانتقاد كل الأطراف ذاتصلة، وبينما تعددت وجهات النظر في مكنن الخطأ، تحزن معتقد اجهتاداً بان الخطأ لم يكن بالضمون حول عدالة عدم التوزيع، ولكنه كان في الإخراج في كل من صيغة البيان وتويقته والإجراءات اللاحقة له.

المضمون كان في عدم قدرة المصادر لاستيفاء من الدعم، سواء كان خفض متطلبات المثانة الرأسمالية -المصادر- أو حتى لو احتاجت لودائع ميسرة، من توزيع أرباح مخالفة التوزيع لقواعد المنافسة العادلة مع المصادر غير المستفيدة من الدعم، ولأن ما تحقق من

حول المضمون والتوقيت كان من المفترض أن يتم بعد التشاور مع هيئة أسواق المال. وحتى بعد خطأ إخراج البيان، معتقد اجهتاداً لا تعالجه هيئة أسواق المال بالفاء كل تداولات يوم الأربعاء 10 يونيو 2020. بينما كان من سلطاتها إيقاف التداولات مع صدور البيان، ومعاقبة كل من تداول بناءً على معلومات مسربة، والالقاء كان قرار غير مسبوق وبكلفة مرتفعة.

ما حدث قد حدث والتکالیف لم تكن هيئه، ولكن هناك مبالغة في تقدير حجم التکالیف وأثرها على مستقبل ترقية البورصة وحجم الإقبال الأجنبي على الاستثمار فيها. فمعظم الآثار السلبية إن تتحقق يعود إلى الأزمة الكبیر التي يعاني منها العالم وتداعياتها المحلية، ويعود إلى الأداء المالي المحتمل للشركات المدرجة وليس لحادنة يوم واحد. لذلك معتقد بضرورة الإلصادة من الخطأ، فاختفاء الصياغة والتوقيت يفترض إلا يتكرراً، وكذلك رد الفعل المبالغ به، والتنسيق ما بين تلك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال يفترض أن يكون دائم، وهناك تعاون وارتباط كبير في

وخلقي المؤسستين،
الاداء الاسبوعي لبورصة
الكويت

كان اداء بورصة الكويت خلال
الاسبوع الماضي اقل مناها،
حيث انخفض مؤشر كل من قيمة
الاسهم المنشورة، كمية الاسهم
المتداولة وعدد الصفقات المبرمة،
وكذلك انخفضت قيمة المؤشر
العام (مؤشر الشال)، وكانت
قرارة مؤشر الشال (مؤشر
قيمة) في نهاية تداول يوم
ال الخميس الماضي قد بلغت نحو
442.4 نقطة، وانخفضت بلغت
قيمتها 3.6 نقطة ونسبة 0.8%
عن إقبال الاسبوع الماضي، وظل
منخفضاً بنحو 110.8 نقطة اي
ما يعادل 20% عن إقبال نهاية
عام 2019.

ايرادات مفترض ان تستخدم
في استعادة سلامة مصادرها،
ولأن المستقبل محفوف بمخاطر
غير مسبوقة بما يتطلب من
المصارف المتضررة بناء مصادر
جديدة، بينما تبقى المصارف غير
المستفيدة مالكة لقرارها، وتلك
كلها في حدود المنطق ومبادئ
العدالة والتحموم، وكل ما تحققه
المصارف سوف يعزز مكانتها
الرأسمالية وعدم التوزيع سوف
يرفع مستوى حقوق المساهمين،
أي أنه نفع مؤجل لصالح
مساهميها. الخطأ في اعتقادنا
كان في الإخراج، فيبيان الاتحاد
لم يكن والينا بما يمكن لمتغير
ما بين المصارف المستفيدة وغير
المستفيدة، وبذا كانه سبب قرار
الجمعيات العمومية للمساهمين،

A blurred photograph capturing the bustling atmosphere of a stock exchange floor. In the foreground, several traders wearing traditional white robes and head coverings are seated at their workstations, each equipped with multiple computer monitors displaying financial data. The background is filled with more traders and large, illuminated electronic screens showing market information. The overall scene conveys a sense of high-volume trading and activity.

البورصة تأثرت سلباً بأزمة تداللات آسيم اتصارف

التتنسيق ما بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال يفترض أن يكون دائماً ظراً للارتباط الكبير في وظيفتي المؤسستين

■ توقعات بانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 40 في المئة خلال 2020

«الجائحة» تمثل صدمة في سياسة حجم العرض والطلب نتيجة إجراءات الإغلاق للمشاريع الاستثمارية القائمة

مقارنة بالاقتصادات متقدمة، ومن بين البلدان المتقدمة، من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة تتراوح من 30% إلى 45%. أي أكثر بكثير من التدفقات إلى أمريكا الشمالية والاقتصادات المتقدمة الأخرى لأن الحلف الأوروبي ثالث بنسنة أكثر بالأزمة مع وجود هشاشة في اقتصاداتها. وبالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، من المتوقع أن تنخفض بنسبة 25% إلى 40% في عام 2020. وسينماقم الاتجاه السلبي بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية، وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بالفعل بنسبة 10% لنحصل إلى 45 مليار دولار في عام 2019. ومن المتوقع أن تتأثر التدفقات إلى آسيا النامية بشدة بسبب ضعفها في سلسلة التوريد، ومن المتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 30% إلى 45%. وفي عام 2019، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول آسيا النامية بنسبة 5% لنحصل إلى نحو 474 مليار دولار، على الرغم من المكاسب التي تحققت للأقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا والصين والهند.

من المتوقع أن يتخلص الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحو 50% في عام 2020. نتيجة زيادة الأضطرابات السياسية مما يؤثر سلباً على اقتصاداتها. كما أن ملامح صناعة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة تجعله عرضة للخطر. عكس عام 2019، عندما شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 10% لنحصل إلى نحو 164 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 30% إلى 45%. حيث سيؤدي التراجع إلى حد كبير إلى إبطال انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما في عام 2019 شهد الاستثمار الأجنبي المباشر بحو 59% لنحصل إلى 55 مليار دولار بعد عدة سنوات من التدفقات المنخفضة. وأن التوقعات بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلها سلبية